

وفقاً لمعلومات تلقّتها منظمة العفو الدولية، فإن عبد المجيد تواتي لم يُر أو يسمع عنه منذ المرة الأخيرة التي شوهد أثناءها في العاصمة، الجزائر، في منتصف مارس/آذار. ولم تبلغ عائلته أي أخبار عنه لأكثر من ثلاثة أشهر. وتخشى منظمة العفو الدولية أنه محتجز في تكتات وكالة الاستخبارات العسكرية، أي دائرة الاستعلام والأمن. ولا يبدو حتى الآن أنه قد عُرض على سلطات قضائية. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه محتجز بصورة غير قانونية وبشكل تعسفي، وأنه عرضة للتعذيب ولغيره من صنوف سوء المعاملة.

وعبد المجيد تواتي هو بناء طوب من بلدة تيارت، التي تبعد نحو PMM كيلومتراً إلى الجنوب الغربي من الجزائر العاصمة. وكان يعمل في إحدى العمارات قيد الإنشاء في حي باش جراح في الجزائر قبل أن "يختفي". وبعد عدة أسابيع من "اختفائه"، شنت السلطات، بحسب ما ذُكر، موجة من الاعتقالات في تيارت. وعلى ما يبدو، فقد وُجّهت إلى عدد ممن اعتقلوا تهم تتصل بجرائم إرهابية، كما اتهموا بالتخطيط للسفر إلى العراق لمساندة الفصائل المسلحة هناك. ويعتقد أن أسماءهم ربما أعطيت للسلطات من قبل عبد المجيد تواتي أثناء احتجازه سراً في دائرة الاستعلام والأمن.

#### خلفية

في الجزائر، يمكن أن يحتجز المشتبه بهم بلا تهمة لمدة أقصاها NO يوماً بمقتضى المادة RN من قانون الإجراءات الجزائية. ويتعين على السلطات التي تباشر الاعتقال أن تتيح لهم الفرصة فوراً بأن يتصلوا بعائلاتهم وأن يتلقوا زيارات منها. وتخرق السلطات بصورة روتينية هذه الأحكام في حالات من يشتبه أن له صلة بالإرهاب ممن يعتقلون أو يحتجزون من قبل دائرة الاستعلام والأمن. وقبل عرضهم على السلطات القضائية أو الإفراج عنهم بلا تهمة، يُحتجز من يعتقلون بصورة منهجية لمدة NO يوماً، وأحياناً لمدة أطول. ويكون المعتقلون أشد تعرضاً لخطر التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة أثناء وجودهم في الحجز السري للتكتات التي تشرف عليها دائرة الاستعلام والأمن. وقد تلقت منظمة العفو الدولية معلومات بشأن عدة حالات احتجز فيها المعتقلون من قبل دائرة الاستعلام والأمن لأشهر من دون اتصال مع العالم الخارجي، بما شكّل انتهاكاً للقانون الجزائري والدولي، حيث تعرّض هؤلاء أثناء ذلك، بحسب ما ذكر، للتعذيب ولغيره من ضروب سوء المعاملة. كما إن السلطات المدنية الجزائرية لا تمارس صلاحية الرقابة الفعالة على أنشطة دائرة الاستعلام والأمن. وتتغاضى السلطات القضائية بصورة روتينية عن مزاعم الانتهاكات التي تمارسها دائرة الاستعلام والأمن، ولذا فإن ضباطها يتمتعون بالحصانة من العقاب من الناحية الفعلية.

التحرك الموصى به: يرجى إرسال مناشدات لتصل بأسرع ما يمكن:

- للإعراب عن بواعث قلقكم بشأن سلامة عبد المجيد تواتي، الذي يُخشى أنه معتقل في التكتات العسكرية منذ ما يربو على ثلاثة أشهر؛
- للإعراب عن بواعث قلقكم من أنه يخشى أن يكون محتجزاً لدى دائرة المعلومات والأمن في موقع لم يجر الكشف عنه، ومن أن عائلته لم تتمكن من الاتصال به، ما يشكل خرقاً للمادة RN من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري؛
- لحث السلطات إما على الإفراج عنه فوراً أو توجيه تهمة جنائية معترف بها دولياً إليه وإتاحة الفرصة له كيما يتصل بمستشار قانوني بلا إبطاء؛
- لدعوة السلطات إلى ضمان عرضه على فحص طبي مستقل وتقديم الرعاية الطبية اللازمة له.

ترسل المناشدات إلى:

وزير الداخلية

معالي نور الدين يزيد زرهوني

وزير الداخلية

Intérieur et des Collectivités Locales'Ministère de l  
Palais du Gouvernement, 18 rue Docteur Saâdane, Alger, Algeria  
TPSNMS/ SMRONM ON ONP + فاكس:

وزير العدل

معالي الطيب بلعيز

Ministère de la Justice

Place Bir Hakem, 16030 El Bihar, Alger, Algeria U  
VORRRT / VONT MN / VOOVRS ON ONP + فاكس:

وابعثوا بنسخ إلى:

الهيئة الرسمية لحقوق الإنسان المسؤولة أمام الرئيس

اللجنة الوطنية الاستشارية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

السيد مصطفى فاروق القسنطيني (الرئيس)

Palais du Peuple, Avenue Franklin Roosevelt, Alger, Algeria

OPVMMR / OPVMPT ON ONP + فاكس:

وكذلك إلى الممثلين الدبلوماسيين للجزائر المعتمدين لدى بلدانكم.

يرجى إرسال المناشدات فوراً. كما يرجى الاتصال بالأمانة الدولية أو بمكتب فرعكم إذا ما كنتم تعزمون إرسال المناشدات بعد PN أغسطس/آب OMMS.